

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ⲧⲟⲗⲓⲛⲗⲥⲧ | ⲛⲉⲘⲉⲛⲥⲟⲥⲟ
ⲟⲓⲞⲟⲥⲭⲭ | ⲧⲓⲞⲟⲉⲧ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الاجتماع المشترك للبرلمان للاستماع إلى بيانات تتعلق
بقضية تكتسي طابعا وطنيا هاما
(في إطار الفصل 68 من الدستور)

عرض رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

في موضوع:

"الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية
والإجراءات المواكبة"

الإثنين 29 شعبان 1442 (12 أبريل 2021)

الفهرس

3.....	توطئة
6.....	أولا- الوضعية الوبائية الحالية واستقراء مؤشراتها
6	أ.الوضعية الوبائية عالميا
7	ب.الحالة الوبائية وطنيا وتحليل مؤشراتها
11	ج.الحملة الوطنية للتلقيح
13.....	ثانيا- التدابير الاحترازية الخاصة بشهر رمضان
13	أ.خيارات مواجهة الحالة الوبائية
15	ب.قرار الحكومة الخاص بشهر رمضان
19.....	ثالثا- الإجراءات المصاحبة والمواكبة
19	أ.التدابير اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق إقلاعه
20	ب.التدابير الخاصة لمواكبة الفئات المتضررة
22	ج.تموين الأسواق وحماية الصحة والقدرة الشرائية للمواطنين
25.....	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

توطئة

يأتي هذا الاجتماع المشترك للبرلمان في إطار الفصل 68 من الدستور لتقديم بيانات تتعلق بـ " الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة "، وهو اللقاء الذي ينعقد في وقت نستعد فيه لاستقبال شهر رمضان المبارك، الذي نسأل الله تعالى أن يدخله على وطننا وعلى جلالته الملك محمد السادس حفظه الله وعلى المغاربة قاطبة بالخير واليمن والبركات، وأن يرفع عنا هذا الوباء وعن الإنسانية جمعاء.

وهي مناسبة لتجديد التواصل مع المؤسسة التشريعية الموقرة، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني بشأن الحالة الوبائية التي تعرفها بلادنا، والمجهودات التي تقوم بها الحكومة في سياق مواجهة المستمرة ضد جائحة كورونا وتداعياتها على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مع توضيح القرارات الأخيرة المتخذة وبسط حيثياتها وسياقاتها.

إنني ملتزم شخصيا، وأدعو لذلك كل أعضاء الحكومة، بالإنصات إلى المواطنين والمواطنات والتواصل معهم، إذ أن ذلك من حقهم علينا. كما أثق في دكاء المغاربة وفي حسن تقديرهم للأمور، وفي قدرتهم على الانخراط القوي والواعي كلما اتضحت لهم الأمور وأدركوا حقيقتها وأبعادها.

إن العالم بأسره لا يزال يعيش تحت وطأة هذه الجائحة غير المسبوقة، التي استدعت من الدول اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية تتفاوت في طبيعتها وشدتها حسب الوضعية الوبائية

لكل دولة على حدة، غير أن القاسم المشترك بينها هو استمرار اليقظة وعدم التراخي، بل وتشديد الإجراءات والتدابير الاحترازية بين الفينة والأخرى.

ومن جهتها، فإن بلادنا، بقيادة حكيمة ومتبصرة من جلاله الملك نصره الله، ما زالت تواجه هذه الجائحة وتداعياتها المختلفة بنفس الصمود والثبات الذي طبع تعاطيها معها منذ أكثر من سنة، لتُحَقِّقَ نموذجاً متميزاً لمقاومة جماعية جنبت بلدنا الأسوأ، بفضل الإجراءات القانونية والصحية المعتمدة لمحاربة الوباء ومحاصرته، والتي كان لها الأثر الواضح في انخفاض المؤشرات الوبائية للجائحة، مقارنة مع دول أخرى.

وفي هذا الصدد، ساهمت حالة الطوارئ الصحية التي تم الإعلان عنها منذ 20 مارس 2020، في التحكم بشكل كبير في انتشار فيروس كورونا، مما دفع الحكومة إلى تجديد العمل بها منذ ذلك الحين إلى غاية 10 ماي 2021، لتوفير الإطار القانوني لاتخاذ ما يلزم من قرارات يملها تطور الوضعية الوبائية ببلادنا.

وعلى مستوى تنزيل مقتضيات حالة الطوارئ الصحية، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة ذات طابع تحسيبي وتوعوي وإنساني، تقوم على حث المواطنين والمواطنات على احترام المقتضيات القانونية لحفظ النظام العام، بالموازاة مع التدخل الحازم لفرض احترام التدابير الاحترازية المتخذة كلما استدعى الأمر ذلك.

هذا، بالموازاة مع الإجراءات المواكبة، التي تروم التخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، والتي مكنت أساساً من تقوية القدرات الذاتية لبلادنا في مواجهتها، ودعم الفئات الهشة والمتضررة من وقع الجائحة، ودعم الاقتصاد الوطني، فضلاً عن كسب رهان انطلاق الحملة الوطنية للتلقيح منذ حوالي شهرين ونصف، رغم التنافس العالمي الشرس الذي تعرفه سوق اللقاحات.

وهي المكتسبات التي يتعين ترصيدها من خلال استمرار اليقظة، ومضاعفة الجهود لمواجهة التحديات المطروحة، والتقليل من حدة الصعوبات التي تواجهها مجموعة من الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، والتي أسهم التعاون والتضامن لمجتمعي الذي أبان عنه المواطنات والمواطنون في هذه الظرفية الصعبة بشكل أساسي في تذليل الكثير منها.

نحن على مشارف الشهر الفضيل، وأمام تطورات وبائية، دولية ووطنية، تحتم على الحكومة مسؤوليتها، من خلال التفاعل السريع والملائم، واتخاذ القرارات الضرورية لمواجهة هذه الظرفية الصعبة وتداعياتها، والعمل على تنزيلها. ولن نألو جهداً واجتهاداً، للحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات، وتقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين منهم، وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي ببلادنا.

ومن أجل تناول الموضوع سبداً بالوقوف على الوضعية الوبائية الحالية واستقراء مؤشراتنا، قبل التطرق للتدابير المتخذة لمواجهةنا، ثم الإجراءات المواكبة لضمان حسن تنزيلها والتخفيف من تداعياتها.

أولا- الوضعية الوبائية الحالية واستقراء مؤشراتهما

1. الوضعية الوبائية عالميا

ما زال العالم يصارع هذه الجائحة، ويبحث عن أنجع السبل للقضاء عليها، لا سيما بالعمل على تسريع عملية التلقيح لكسب المناعة الجماعية. وفي انتظار ذلك تختلف الوضعية الوبائية وتطورها من بلد لآخر، وبالتالي، تختلف الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من الإصابات والوفيات، والحفاظ على المنظومة الصحية، ودعم الاقتصاد والفئات المتضررة.

وتتراوح الإجراءات، بين حجر جزئي وكلي، وبين تضييق حرية التنقل والتجمعات، وحظر أصناف من الأنشطة والفضاءات، وتعليق الطيران وإغلاق الحدود، واعتماد طرق جديدة للتدريس وإجراء الامتحانات. وهي قرارات تتسم، في بعض الأحيان، بكونها مفاجئة وصعبة التنزيل ومستعصية على التفهم والتقبل.

ورغم كل هذه الجهود والإجراءات، فقد بلغ عدد المصابين بكوفيد-19 على المستوى العالمي حوالي 136 مليون مصابا، فيما يناهز عدد الوفيات ثلاثة (03) ملايين شخص.

وقد سجلت غالبية هذه الإصابات في أوروبا والأمريكيتين، حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة ما يناهز 58 مليون حالة في الأمريكيتين وحوالي 42 مليون حالة في أوروبا. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر البلدان تضررا من الوباء بما يفوق 32 مليون حالة، متبوعة بالهند والبرازيل بما 13,5 مليون حالة لكل منهما.

وبخصوص الوضعية الوبائية بالقارة الإفريقية، فقد سُجل ما يقرب من 4,4 مليون حالة مؤكدة، يتركز أكثر من نصفها في جنوب أفريقيا، التي عرفت طفرة خاصة من الوباء، بأزيد من 1,5 مليون مصاب، تليها بلادنا بأكثر من 500 ألف، وتونس بأكثر من 260 ألف.

وتتجاوز الوفيات في بعض الدول ربع مليون وفاة، وأحيانا نصف مليون وفاة في البلد الواحد. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر المتضررين من حيث الوفيات أيضا، بما يفوق 575 ألف وفاة، متبوعة بالبرازيل بما يفوق 350 ألف وفاة، والمكسيك بأزيد من 200 ألف وفاة. أما في

القارة الافريقية، فتأتي جنوب أفريقيا في الصدارة من حيث الوفيات بأكثر من 53 ألف وفاة متبوعة بمصر بأزيد من 12,3 ألف وفاة.

ومنذ بضعة أسابيع، تشهد معركة العالم ضد الجائحة تحولات جديدة تتميز أساسا ب :

1. ظهور طفرات نوعية على الفيروس و انتشارها: إذ اتسمت نهاية عام 2020 بظهور طفرات نوعية على الفيروس جعلته أكثر قابلية للانتشار، مع احتمال كون بعض هذه الطفرات أكثر ضراوة و أقل استجابة للقاحات، ويتعلق الأمر بالسلالات المعروفة بالبريطانية، والجنوب إفريقية والبرازيلية؛

2. بروز موجات جديدة وحادة بعدد من الدول: عرفت العديد من البلدان في أوروبا وأمريكا- اللاتينية وآسيا، استحكام موجات وبائية حادة، تسببت في تدهور الوضع الصحي بها وفي تأثر منظوماتها الصحية؛

3. ندرة اللقاحات وتعثر عمليات التلقيح: لقد نتج عن ارتفاع الطلب على اللقاحات ضغط كبير على تصنيع هذه المادة وعلى توفرها في السوق العالمية، مما انعكس سلبا على وتيرة عمليات التلقيح بعدد من الدول، بسبب الارتباك والتأخر في عمليات تسليمها لجرعات اللقاح الضرورية.

وبالنظر لهذه التطورات المقلقة، اضطرت العديد إلى البلدان إلى اتخاذ تدابير احترازية قوية، إذ قرر البعض حجرا محليا صارما، وإغلاقات ليلية، ومنع التنقل الليلي، وإغلاق المدارس، كما هو الشأن في كندا والهند وكولومبيا والبرازيل وتونس وتركيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، إلخ.

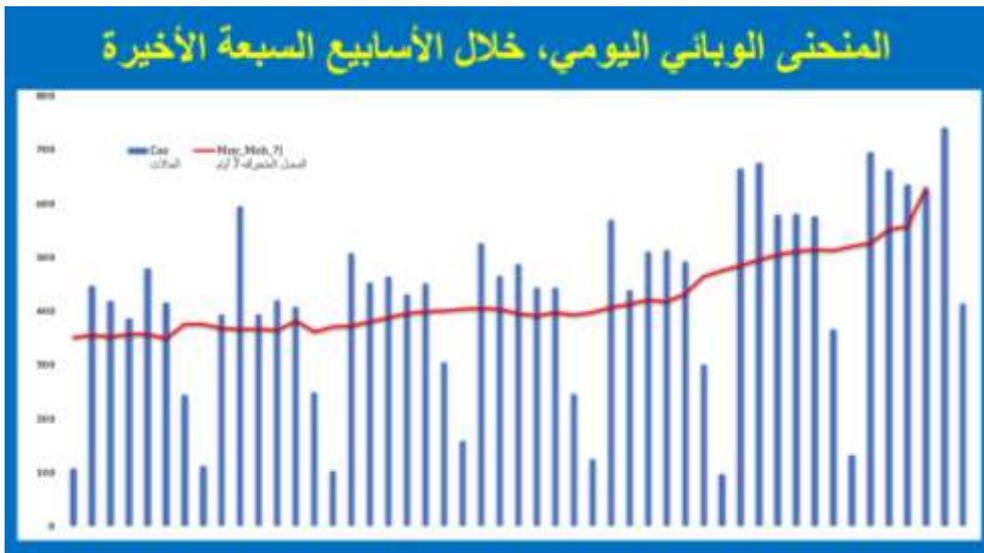
II. الحالة الوبائية وطنيا وتحليل مؤشراتنا

إلى غاية يوم الأحد 11 أبريل 2021، بلغ، مع الأسف، مجموع الوفيات ببلادنا 8900، رحمة الله عليهم، فيما العدد الإجمالي للإصابات 502.102، نسأل الله الشفاء التام لكل المصابين، وبلغت الحالات النشيطة 4841، من بينها 432 حالة خطيرة أو حرجة.

وقد تميزت الحالة الوبائية ببلادنا في الأسابيع الأخيرة بتغير ملحوظ في المنحنى الوبائي العام، فمنذ ما لا يقل عن ستة 6 أسابيع، بدأ تسجيل ارتفاع مطرد في عدد الإصابات، بعد حوالي أربعة 4 أشهر من الانخفاض المتواصل.

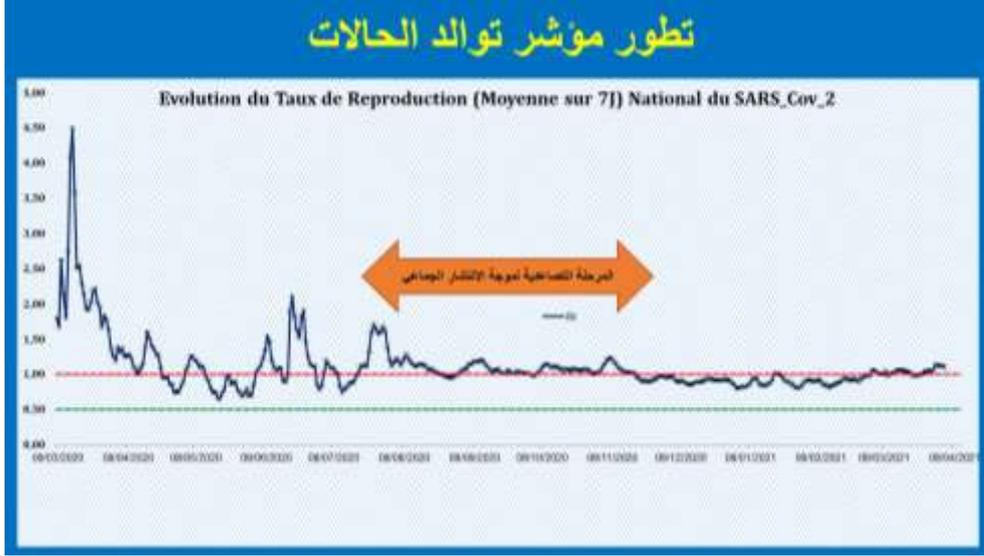


وبالرجوع الى معطيات الأسبوع الوبائي (من 5 إلى 11 أبريل)، تم الإبلاغ عن إجمالي 3905 حالة إصابة، أي بزيادة مطردة خلال الأسابيع الثلاثة السابقة، على التوالي، بـ 10,4% و 20% و 6,5%. كما أنه من الواضح أن عدد الحالات أخذ في الارتفاع في 7 جهات، بينما بقي مستقرا إلى حد ما في الجهات الأخرى.

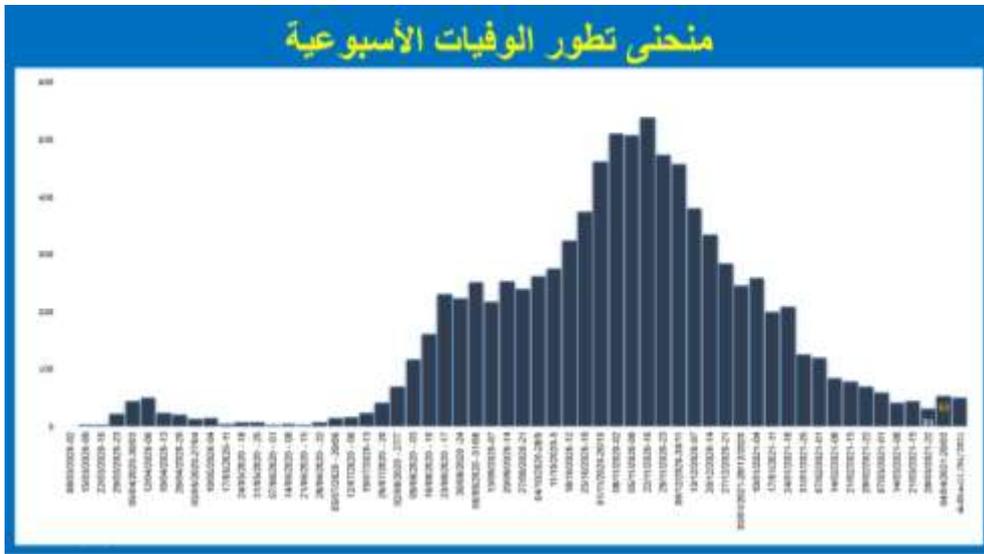


أما مؤشر توالد الحالات خلال نفس الأسبوع (R_t) فقد قدر بـ 1.08 وتجاوز أو ساوى 1 بكل من الدار البيضاء-سطات، الرباط سلا القنيطرة، مراكش-آسفي، سوس ماسة والعيون

الساقية الحمراء. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر ظل أقل من 1 طيلة ثلاثة أشهر منذ منتصف نونبر 2020.



كما بلغ عدد الوفيات المعلنة خلال الأسبوع نفسه 50 حالة، وتسجل جهة الدار البيضاء-سطات أكبر عدد من الوفيات ب 24 حالة وفاة.



واعتبارًا من 5 أبريل، ووفقًا للبيانات الوبائية، فقد كان معدل إجمالي الحالات الخطيرة والحرارة التي يتم التكفل بها بأقسام الإنعاش والعناية المركزة 444 حالة، أي 10 حالات أكثر من الأسبوع السابق.

وعموما فقدتم تسجيل زيادة بطيئة منذ منتصف شهر مارس، مع تسجيل زيادة أكثر حدة بالنسبة لجهة الدار البيضاء سطات، التي يوجد بها أكثر من ثلاثة أرباع الحالات الصعبة. لكن الجديد كذلك، هو أن كثيرا من الأشخاص الموجودين ضمن الحالات الخطيرة والحرجة هم شباب وكهول.

كما أن هذه الزيادة في العدد الإجمالي للحالات الخطيرة والحرجة، رافقها ارتفاع في العدد الأسبوعي للحالات الخطيرة أو الحرجة الجديدة، كما هو مبين في الرسم البياني أسفله.



وتجدر الإشارة إلى أن معدل ملء أسرة الإنعاش والعناية المركزة بلغ ما يقارب 14% اعتبارًا من 2021/03/28، وكانت قد نقصت عن 13% منذ أسابيع فقط، وهو ما يشكل ناقوس خطر ينبغي التعامل معه بالجدية اللازمة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد عرفت الوضعية الوبائية بداية انتشار المتحور البريطاني ببلادنا، إذ تم إلى حدود 9 أبريل تسجيل 115 حالة مؤكدة للعدوى بهذه السلالة، فيما سُجِّلت حوالي 1500 حالة شبه مؤكدة، ليرتفع عدد الحالات إلى حوالي 1600 حالة، موزعة على جميع جهات المملكة.

وبالمناسبة، هذا المتحور أسرع انتشارا، وأكثر فتكا، إذ يؤدي إلى ما بين 20 و 33% أكثر من الحالات الخطيرة، وأكثر إماتة، ويصيب الشباب، كما أن هذا المتحور البريطاني أصبح هو السائد في بريطانيا ليستحوذ على 90% من الإصابات في ظرف 3 أشهر.

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص الوضعية الوبائية ببلادنا كالتالي :

1. ارتفاع مطرد لعدد الحالات المؤكدة ب6,5% قبل ثلاثة أسابيع وب20% قبل أسبوعين وب10,4% خلال الأسبوع الماضي، والمنحى مستمر في التصاعد؛
2. تجاوز مؤشر توالد الحالات (Rt) لعتبة 1 خلال الأسابيع الأخيرة؛
3. زيادة عدد الحالات الخطيرة والحرجة التي يتم علاجها في العناية المركزة؛
4. تسجيل بداية ارتفاع عدد الوفيات من جديد، مع توقع ازدياد عددها بالنظر لارتفاع عدد الحالات الخطيرة والحرجة؛
5. ارتفاع مستمر لعدد الحالات الناتجة عن السلالة المتحورة؛
6. ارتفاع معدل إيجابية التحليلات ببعض المناطق.

III. الحملة الوطنية للتلقيح

على الصعيد الدولي، تم تلقيح ما يفوق 670 مليون شخص عبر العالم، وتستأثر الدول الكبرى وخاصة منها المصنعة للقاح بالنصيب الأوفر من عدد الجرعات المحقونة. وإلى حدود 8 أبريل 2021، تم تلقيح أزيد من 12.88 مليون جرعة في كامل القارة الإفريقية. 67% منها تم حقنها ببلادنا.

وكما يعلم الجميع، فإن جلالة الملك محمد السادس حفظه الله أعطى الانطلاقة للحملة الوطنية للتلقيح في 28 يناير 2021. وشملت إلى حدود 10 أبريل حوالي 4,5 مليون شخص تم تلقيحهم، ضمنهم أكثر من 4,1 مليون تلقوا الجرعتين، وهو ما يمثل في المجموع 8,6 مليون جرعة، مما مكن من تلقيح أكثر من 11% من السكان بشكل كامل.

إن هذه الحملة الوطنية التي رصدت لها موارد بشرية مهمة، وإمكانات لوجستية كبيرة، بما فيها تهيئة أكثر من 3.000 مركز للتلقيح، وتوفير وسائل النقل والتخزين والتبريد اللازمة، فضلا عن تطوير نظام معلوماتي خاص بتدبير المواعيد وتتبع الأشخاص الذين استفادوا من التلقيح، مع مواكبة ذلك بحملة تحسيس واسعة ومتعددة الوسائط، قد مكّنت المغرب من أن يشكل في هذا المجال، قصة نجاح على المستوى الإقليمي والدولي أيضا.

وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بما سجله المغرب من تقدم في حملة التلقيح الوطنية، حيث أكدت من خلال الحساب الرسمي لمكتبها التمثيلي، أن المغرب من بين الدول العشر الأوائل التي تتقدم بنجاح لكسب رهان التلقيح ضد فيروس "كورونا" المستجد. وإن الحكومة، بكافة القطاعات المعنية، وبتعاون مع مختلف المؤسسات، منكبلة لتسريع تسلم دفعات إضافية من جرعات اللقاح، حتى يتسنى للمغرب الرفع من وتيرة عملية التلقيح، على غرار ما كانت تعرفه أواسط شهر مارس. ويعزى التباطؤ الذي تعرفه عملية التلقيح الوطنية إلى التأخر الحاصل في تسلم جرعات إضافية.

وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بالجهود الجبارة والتضحيات الجسام التي تبذلها الأطقم الصحية والإدارية والتقنية والأمنية التي تسهر على إنجاح هذه الحملة الوطنية الهامة، وأن أعبر لهم عن الشكر الجزيل على تجندهم وتفانيهم لحماية وطنهم وصحة مواطناتهم ومواطنيهم بنكران للذات.

كما تجدر الإشادة أيضا بالانخراط الكبير والتلقائي للمواطنين والمواطنات في عملية التلقيح، والذي سيمكننا، بحول الله تعالى، من الوصول إلى مناعة جماعية، باعتبارها السبيل الوحيد لتثمين المكتسبات التي حققتها بلادنا في مواجهتها لهذه الجائحة، واستشراف آفاق الخروج منها.

وبخصوص علاقة عملية التلقيح بتحقيق المناعة الجماعية المرجوة، ينبغي التذكير بأن اكتساب هذه المناعة يتطلب نسبة تلقيح تصل إلى حوالي 80% من الساكنة، وهي النسبة التي لم ندرکها بعد، وهو ما يتطلب استمرار احترام الإجراءات الاحترازية الفردية والجماعية من قبل جميع السكان، بمن فيهم الأشخاص الملقحين، فلا يمكن الحديث عن مناعة جماعية، إلا ببلوغ نسبة التلقيح المحددة لذلك.

ثانيا- التدابير الاحترازية الخاصة بشهر رمضان

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة النواب والمستشارين،

ا. خيارات مواجهة الحالة الوبائية

على إثر موجة الانتشار الجماعية للوباء ببلادنا، والتي عرفت ذروتها خلال شهر نونبر من السنة الماضية، وبفضل التدابير والإجراءات الاحترازية المعتمدة منذ ذلك الحين، بما فيها منع التنقل من وإلى بعض المدن، وحظر التجول الليلي، فقد تمكنت بلادنا من التحكم في تطور تلك الموجة، وهو ما تجلى من خلال التحسن ثم الاستقرار الذي كانت عرفته عدد من المؤشرات الوبائية مع بداية السنة الحالية.

ورغم هذا الاستقرار الذي شهدته بلادنا لحوالي شهرين متتالين، وانطلاق الحملة الوطنية للتلقيح، فقد قررت الحكومة لعدة مرات تمديد العمل بالإجراءات الاحترازية الجماعية التي كان معمولاً بها منذ عدة أشهر، وذلك لاعتبارين أساسيين:

- أولاً، لأن هذه الإجراءات، بتقدير الخبراء، أسهمت في تحسن الوضعية الوبائية وجل مؤشراتهما، وكذا في توفير ظروف نهاية الموجة السابقة؛

- وثانياً، لأننا كنا نأمل من وراء الإبقاء على هذه الإجراءات الاحترازية، ومع تقدم عملية التلقيح وفق الجدولة المبرمجة، أن تتحسن الحالة الوبائية، وأن نبلغ شهر رمضان في وضع يسمح بتخفيف بعض الإجراءات الجماعية، لقضاء شهر رمضان في أجواء تقترب من الحالة العادية، على المستويات الشعائرية والاجتماعية والاقتصادية.

غير أن 1 طبيعة هذا الوباء المتقلبة والمباغته، بالإضافة إلى 2 التطورات الوبائية والجينومية المقلقة التي عرفتها عدد من البلدان المجاورة، لا سيما مع ظهور سلالات جديدة للفيروس انتقلت إلى بلادنا وانتشرت بعدد من جهاتها، وكذا 3 التباطؤ النسبي الذي عرفته

الحملة الوطنية للتلقيح بسبب ما فرضته السوق العالمية للقاحات، كل هذه العوامل وهذه التقلبات دعتنا إلى تشديد الحيطة والحذر.

ومع اقتراب حلول شهر رمضان، زادت كل هذه العوامل من استنفار السلطات الصحية والأمنية المعنية، وكذا اللجنة العلمية الوطنية، التي انكبت على تقييم الوضعية وإصدار الآراء ومقترحات القرارات المناسبة.

ومن أجل ذلك، خصصت اللجنة العلمية الوطنية اجتماعين، بتاريخ 11 مارس و06 أبريل 2021، لدراسة الوضع الوبائي الوطني وتقييم المخاطر المرتبطة به، على بعد أيام من الشهر الكريم. وعلى إثر هذين الاجتماعين، أصدرت اللجنة العلمية الوطنية توصية بالإجماع تدعو على الاستمرار في التدابير الاحترازية الحالية خلال الشهر الفضيل، حماية المواطنين والمواطنات من خطر موجة أخرى، أو للتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية بسبب موجة جديدة في حالة تأكد حدوثها، وتجنب استحكامها وتطورها في اتجاه ما عرفته بعض الدول، لا قدر الله، خاصة مع ظهور سلالات جديدة ببلادنا.

كما نبه الخبراء إلى أن أي تأخر في التفاعل أو أي تراخ قد تكون كلفته باهظة، وأن التحكم في انتشار الوباء يمر ضرورة عبر التقليل من الحركية وتقليل فرص الاجتماع ومددها، لا سيما في الأماكن المغلقة.

وأغتنم هذه المناسبة للإشادة بأعضاء هذه اللجنة وبعطائهم العلمي وبآرائهم، كما أكد على أهمية عمل هذه اللجنة، التي تمارس مهامها بكل استقلالية وتجرد، وعلى ثقتنا الكاملة في كفاءة ووطنية أعضائها، الذين يعتبرون من خيرة الخبراء والمتخصصين في الميدان.

وقبل التذكير بالقرار الذي اتخذته الحكومة، وبسط حيثياته وسياقاته، ومبرراته وأهدافه، أستسمحكم في دعوتكم ومناشدتكم، ومن خلالكم دعوة ومناشدة كافة المغاربة، لكي نسهم جميعا في رفع منسوب الثقة في بلدنا وفي مؤسساته، وبالتوقف عن استصغار قدرات بلادنا واحتقار إمكاناتها.

إنه لمن الظلم والتبخيس المرفوضين أن تُنعتَ القرارات التي تتخذها بلادنا بالقصور أو التبعية، لا سيما أن عددا منها مدعاة للفخر والاعتزاز. ولنا في ذلك قصص نجاح مشهود لها

عالميا، من مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص بعض وسائل مواجهة الجائحة، أو دعم الفئات الهشة، أو ضمان تمويل الأسواق، أو النجاح في إطلاق حملة التلقيح، وغيرها من القرارات الكبيرة.

ليس من العيب في تعاملنا مع الجائحة أن نستفيد من تجارب دول أخرى أو أن نشترك معهم في بعض القرارات، لكن، وبكل ثقة وتواضع، وبشهادات مسؤولين أجنب ومؤسسات دولية، فإن قرارات بلادنا، مغربية خالصة، بخبرات وطنية، ويتميز عدد منها بالإبداع وبالسبق.

II. قرار الحكومة الخاص بشهر رمضان

أمام هذه التطورات الوبائية، وأخذا بعين الاعتبار آراء اللجنة العلمية، وآراء السلطات والهيآت المعنية، وبعد التداول والتشاور، وعلى إثر تتبعها المستمر للوضعية وتقييمها، وجدت الحكومة نفسها أمامه جملة من الخيارات لاستقبال شهر رمضان، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة خيارات كبرى:

1- التخفيف: وهو الخيار الذي كنا نطمح إليه، وبذلت الحكومة منذ مدة جهودا كبيرة لتحقيق شروطه، حيث كان أملنا أن نتمكن من تخفيف التدابير الاحترازية خلال شهر رمضان، باعتباره الخيار المأمول، والأقل كلفة من حيث تداعياته الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، غير أن شروطه الصحية، مع الأسف، لم تجتمع قبل الشهر الفضيل، رغم كل المجهودات المبذولة من قبل السلطات والمواطنين؛

2- التشديد: ويعطي هذا الخيار الأولوية بطريقة شبه مطلقة للبعد الصحي، من خلال تطبيق حجر كلي أو جزئي من أجل ضبط سريع للوضعية الوبائية ببلادنا، والحيلولة بقوة دون تطور الموجة الحالية، على غرار ما حققه المغرب بفضل الحجر الكامل سنة 2020. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الأوروبية اضطرت لمثل هذه الخيارات، بالنظر لانفلات الوضعية الصحية بها، غير أن الحكومة استبعدت هذا الخيار لكلفته الباهظة اجتماعيا واقتصاديا، ولأن الوضعية الوبائية، بفضل الله تعالى، وإن كانت مقلقة، إلا أنها ليست بالخطيرة، ولم تخرج عن السيطرة.

3- خيار وسط، ويتمثل في الإبقاء، خلال شهر رمضان المبارك، على الإجراءات الاحترازية التي كانت مقررة من قبل، مع تقديم موعد بدء الحظر بساعة انسجاما مع تغيير الساعة الذي اعتمده المغرب خلال هذا الشهر.

وقد تقرر اعتماد هذا الخيار الأخير بخصوص شهر رمضان الأبرك، من خلال حظر التنقل ما بين الثامنة ليلا والسادسة صباحا، باستثناء الحالات الخاصة، مع الإبقاء على مختلف التدابير الاحترازية المعلن عنها سابقا.

وقد جاء هذا القرار بعد تريث وتشاور وإشراك الجهات المعنية، من سلطات صحية وأمنية وسلطات محلية. كما تعمدنا اتخاذه والإعلان عنه قبل حوالي أسبوع من بداية شهر رمضان الأبرك، حتى يتخذ المواطنون والتجار والمقاولات ومقدمو الخدمات ما يلزم من الترتيبات.

إننا واعون وموقنون بأن هذا القرار صعب على المواطنين والمواطنات، وإن كان عدد منهم يستحسنه من الناحية الصحية. كما أن لهذا القرار كلفة اجتماعية ومجتمعية وإنسانية واقتصادية، لم تجعل اتخاذه أمرا سهلا، لكن الزمن وحده كفيل بتأكيد نجاعة القرار الذي تم اتخاذه، وذلك بعد تجاوز هذه الأزمة الوبائية بحول الله بأقل الخسائر في أرواح المواطنين والمواطنات، وريح وقت ثمين للعودة إلى الحياة العادية.

ويهدف هذا القرار إلى تحقيق غايتين أساسيتين:

أولا، الحفاظ على صحة المواطنين وتفادي أي انتكاسة، لا سيما مع الاحتمال المتنامي لزيادة حدة وخطورة المؤشرات الوبائية التي تشهدها بلادنا، والتي وصفها بعض الخبراء ببداية موجة جديدة. وبإجماع الخبراء والمختصين، فإن التحكم في انتشار الوباء يمر بالضرورة عبر التقليل من الحركية وتقليل فرص الاجتماع، لا سيما في الأماكن المغلقة. وعلاقة بالحفاظ على صحة المواطنين، فإن الحكومة تهدف أيضا إلى تفادي إشغال المنظومة الصحية مجددا وبشكل أساسي بمرضى كوفيد، من أجل تخفيف الضغط على الأطقم الصحية والطبية، والتمكن من الاستمرار في التكفل بالمرضى الآخرين.

وثانيا، استشراف تحسن الوضعية الوبائية بالموازاة مع تقدم حملة التلقيح، حيث نأمل أن تسهم الإجراءات المتخذة خلال هذا الشهر الفضيل في مزيد من التحكم في الوضعية الوبائية، لعلنا نتمكن من تنظيم الامتحانات الإشهادية في ظروف صحية جيدة، وأن نستقبل الشهور المقبلة في وضع صحي أفضل.

وقد اتخذت الحكومة هذا القرار بشكل استباقي، تجنباً لإعادة سيناريو عيد الأضحى للسنة الفارطة، الذي عرفت الحالة الوبائية، مباشرة بعد العيد المبارك، ارتفاعاً مهولاً في عدد الحالات، وصل إلى أزيد من 6000 حالة مؤكدة في اليوم الواحد، وذلك بالرغم من منع التنقل من وإلى مجموعة من المدن التي كانت تعرف انتشاراً واسعاً للفيروس.

وقد يتساءل المواطنات والمواطنون عن مبررات حظر التنقل ما بين الثامنة ليلاً والسادسة صباحاً، ولماذا الفترة الليلية فقط، وهل انتشار العدوى منحصر على الليل، ولماذا في شهر رمضان بالذات؟

أولاً، ينبغي التذكير بأن قرار حظر التجول ليلاً ليس جديداً، وإنما هو استمرار للتدابير الاحترازية المعمول بها منذ شهور، ومعمول بها في عدد من الدول، ومن الضروري الاستمرار فيها بالنظر لتطور الوضعية الوبائية كما أشرت إليها سابقاً.

ثانياً، إن قرار الحكومة باستمرار العمل بهذه التدابير خلال شهر رمضان، أملت به بعض خصوصيات العادات الفردية والجماعية خلال هذا الشهر الفضيل. إذ تتميز لياليه على الخصوص، بحركية كبيرة وبكثرة التجمعات العائلية والاجتماعية، التي يتم عدد منها في أماكن مغلقة ولمدد طويلة، مع صعوبة احترام الاحترازمات الفردية وشروط التباعد الجسدي فيها.

وقد استثنت الحكومة الفترة النهارية من حظر التنقل، واكتفت بإقرار الحظر في الفترة الليلية فقط، حتى لا تتوقف الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل، وحتى يتسنى للمواطنين استئناف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والدراسية والمهنية خلال النهار، كما كانوا عليه منذ بضعة أشهر.

وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يعني أن خطر انتشار العدوى غير وارد خلال النهار، ونحن واعون بذلك. فحظر التنقل في الليل، يروم التقليل من التنقل والتجمعات، وبالتالي، من فرص

انتقال العدوى، حتى لا تنضاف هذه الفرص إلى تلك المتاحة خلال النهار، وكما تقول القاعدة المشهورة "ما لا يدرك كله، لا يترك كله"، أو كما يقول المثل الدارج "للي بغاها كلها كيخليها كلها" أو "ماشي غير إما محبوبكة وإما متروكة".

لذلك فإن حظر التنقل الليلي، لأبد أن تستمر معه اليقظة من لدن الجميع، بالليل وبالنهار. ونعول في ذلك على وعي المواطنين والتزامهم بمواصلة احترام التدابير الاحترازية الفردية والجماعية في جميع الأوقات والحالات.

وأود أن أؤكد على الدور الرئيسي للمواطنات والمواطنين في مواجهة الجائحة والتحكم في الوضعية الوبائية، وأن أجدد الإشادة بالتزامهم المسؤول بالتدابير التي أقرتها السلطات العمومية لمواجهة جائحة كورونا وتداعياتها، ومهيبا بهم الاستمرار في احترام الإجراءات الوقائية والتباعد الجسدي، لا سيما في وسائل النقل وبالفضاءات والتجمعات التجارية ونقاط البيع ومحلات تقديم الخدمات التي تعرف رواجاً كبيراً، قبل وخلال شهر رمضان.

إنني أتفهم وأقدر بشكل كبير انزعاج وقلق عدد من المواطنين، وأستحضر رغبتهم في قضاء شهر رمضان بشكل عادي كما كانوا من قبل، ولكنها المسؤولية على صحة المواطنين والضرورة التي لا تترك لنا خياراً.

ثالثا- الإجراءات المصاحبة والمواكبة

سبق وأن أشرت إلى أن القرار المتخذ صعب ومكلف، ووعيا منها بتداعياته، فقد واصلت الحكومة تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرارات والتدابير المواكبة والمصاحبة لتخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني، وعلى المواطنين المتضررين والقطاعات المتأثرة.

III. التدابير اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق إقلاعه

للتذكير، فقد تمت بلورة قانون المالية لعام 2021 في سياق وطني ودولي غير مسبوق، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من تداعيات الجائحة على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وتضمن قانون المالية خطة إقلاع اقتصادي طموحة بموارد تبلغ حوالي 11% من الناتج الداخلي الخام.

وقد توقعت المؤسسات الوطنية والدولية المختصة ارتفاعا مهما في نسبة النمو، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها السلطات العمومية وكل الفاعلين، بالإضافة إلى سنة فلاحية جيدة منتظرة بإذن الله. ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة، حسب بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على التوالي، 5,3% و4,6% و4,5% و4,2% برسم سنة 2021 بعد انكماش 7% السنة الماضية، في ظل التأثير المزدوج لجائحة فيروس كورونا والجفاف. من

كما يُتوقع أن يشهد القطاع الصناعي انتعاشا مقدرًا، مع مرونة في بعض القطاعات التجارية والخدماتية، فيما تعمل الحكومة بشكل أساسي لدعم القطاعات الذي سيكون من الصعب انتعاشها بسرعة، مثل السياحة وتنظيم التظاهرات والحفلات والصناعات الثقافية والرياضية، وغيرها

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة أبرمت ثمانية (08) عقود برامج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المتضررة، تم الشروع في تنزيل بعضها، فيما سيتم تسريع ما تبقى منها، وفق جداول زمنية، وإجراءات مصاحبة، لتمكين هذه القطاعات من استئناف أنشطتها في أقرب الأجل، وحماية مناصب الشغل.

IV. التدابير الخاصة لمواكبة الفئات المتضررة

لقد أسهمت المساعدات التي تم تخصيصها في إطار جهود مواجهة تداعيات الجائحة، في حماية 9.2% من السكان من الوقوع في دائرة الفقر، و7.8% من الوقوع في دائرة الهشاشة، بوفق ما أظهرته نتائج الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، ونشرت نتائجها مؤخراً.

إذ أظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الممنوحة خففت بشكل كبير من الآثار السلبية الحجر الصحي على مستوى عيش الأسر، مجنبة إياها الأسوأ، كما يلي:

- انخفض معدل الفقر المطلق الذي كان متوقعاً في حالة عدم منح المساعدات بمقدار 9.2 نقاط على المستوى الوطني، حيث انتقل من 11.7% قبل تحويل المساعدات الحكومية إلى 2.5% بعد تحويل المساعدات، وعلى التوالي من 7.1% إلى 1.4% في المناطق الحضرية ومن 19.8% إلى 4.5% في المناطق القروية؛
- انخفض مؤشر "جيني"، وهو مقياس تركيبي للفوارق الاجتماعية، من 44.4% بدون مساعدات حكومية إلى 38.4% بعد تلقي المساعدات الحكومية.

كما أن الحكومة استبقت هذا الوضع من خلال مواصلة دعم العاملين ببعض القطاعات المتضررة من تداعيات الجائحة، والتي قد تشتد معاناتهم بسبب هذه الإجراءات، حيث سبق أن قررت تمديد الدعم لعدد من القطاعات المتضررة، من خلال التدابير التالية:

1. التوقيع على ملحق لعقد البرنامج الخاص بدعم وإقلاع القطاع السياحي يوم 6 يناير 2021 وقطاع متعهدي الحفلات والملتقيات وكذا قطاع الترفيه والألعاب بغية تمديد وتوسيع بعض إجراءات الدعم، كما يلي:

- تمديد منح التعويض للأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم برسم شهر فبراير 2020 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل المشغلين الذين يمارسون نشاطهم في القطاع السياحي وللمرشدين السياحيين إلى غاية 31 مارس 2021؛

■ تمكين الأجراء والمتدربين قصد التكوين الذين كانوا متوقفين عن العمل في شهر فبراير 2020 لأسباب صحية من الاستفادة من التعويض؛

■ منح الإمكانية للمرشدين السياحيين الذين قاموا بتسوية وضعيتهم وتجديد وثائق عملهم قبل 31 مارس 2021 من الاستفادة من التعويض؛

■ إدماج الأجراء والمتدربين قصد التكوين التابعين لشركات العمل المؤقت الذين يزاولون في المقاولات السياحية المنصوص عليها في العقد البرنامج من الاستفادة من الدعم بالنسبة للفترة الممتدة بين أكتوبر 2020 ومارس 2021.

■ كما تقرر تمديد عقود البرامج الخاصة بقطاع متعهدي الحفلات والملتقيات وقطاع الترفيه والألعاب الى غاية 31 مارس 2021.

2. إبرام عقود برامج جديدة تهم قطاع الصحافة والصناعات الثقافية والإبداعية والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضانة وأرباب المطاعم المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يوم 6 يناير 2021، تتضمن التدابير التالية:

■ منح التعويض للأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم برسم شهر فبراير 2020 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل المشغلين الذين يمارسون نشاطهم في القطاع من فاتح يوليو 2020 إلى غاية 31 مارس 2021 مع الحفاظ على الحقوق في التغطية الصحية وفق شروط؛

■ تأجيل أداء تحملات صندوق الضمان الاجتماعي بشروط؛

■ الإعفاء من الضريبة على الدخل المتعلقة بالأجور التكميلية إلى غاية 31 مارس 2021 بشروط.

3. تمديد إجراءات الدعم المتعلقة بعقود البرامج الثمانية الموقعة يوم 2 إبريل 2021

نظرًا لاستمرار الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الصحية لكوفيد-19 على بعض الأنشطة الإنتاجية، قررت الحكومة مواصلة تقديم الدعم لهذه القطاعات المتضررة. وفي هذا الإطار، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية تمديد العديد من تدابير الدعم لفائدتها إلى غاية 30 يونيو 2021. وقد همت بالخصوص المنح والتعويضات العائلية وكذلك التأمين الاجباري عن المرض لفائدة الأجراء العاملين في قطاعات السياحة، والمطاعم، ومموني الحفلات ومتعهدي

التظاهرات، وفضاءات الترفيه والألعاب، ودور الحضانة، والقاعات الرياضية الخاصة وكذلك قطاع الصحافة والصناعات الثقافية والإبداعية.

ولقد استفاد من عمليات الدعم هاته منذ انطلاقتها، قرابة 90 ألف أجير شهريا، بمبلغ شهري مالي يناهز 140 مليون درهم، وبلغ إجمالي الدعم المقدم خلال الفترة الممتدة ما بين يوليو 2020 ومارس 2021، ما يفوق مليار و130 مليون درهم.

٧. تموين الأسواق وحماية الصحة والقدرة الشرائية للمواطنين

كما لا يخفى عليكم فإن موضوع تموين الأسواق وحماية صحة وسلامة المستهلكين والحفاظ على الأسعار في مستوى يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين، يحظى بتتبع خاص من لدن جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يسهر على توفير ظروف العيش الكريم لكافة المغاربة.

وإذا كان تموين الأسواق، وضمان سلامة وصحة المستهلك، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، من الغايات التي تسهر السلطات العمومية عليها طيلة السنة، فإن تحقيق هذه الغايات يزداد راهنية وتأكيدا خلال شهر رمضان، لا سيما مع الإجراءات الاحترازية التي تم اعتمادها.

وقد استطاعت بلادنا تحقيق قصة نجاح في هذا المجال، إذ على الرغم من الإكراهات المسجلة بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19 والعوامل الظرفية، لا سيما منها الجفاف الذي عرفه الموسم الفلاحي الماضي، فقد أعطت مثلا يحتذى به في رفع التحديات المرتبطة بتموين الأسواق وضمان استقرار الأسعار وانسيابية منظومة الإنتاج والتوزيع، وتفادي أي خصاص في المواد الأساسية، مع استقرار الأسعار وتبديد المخاوف والهواجس بخصوص وفرة التموين التي تم تسجيلها مع بداية تفشي الجائحة.

هذه النتائج الإيجابية تؤكد نجاعة منظومة التتبع واليقظة التي اعتمدها السلطات العمومية، وكذا أهمية بعض التدابير المتخذة كوقف استيفاء الرسوم على الاستيراد المفروضة على مجموعة من المواد الأساسية كالحبوب والقطاني، ووضع نظام للتعويض عند الاستيراد

بالنسبة للقمح اللين من أجل تشجيع عمليات الاستيراد والحفاظ على مستوى أسعار المواد الأساسية في ظل زيادة أثمان التداولات الدولية لبعض هذه المواد خلال الأشهر الأخيرة.

ومن أجل تثمين هذه المكتسبات ورفع التحديات المرتبطة بإكراهات الجائحة وبالمنحى التصاعدي لأسعار عدد من المواد الأولية بالأسواق العالمية، وبالضغط المرحلي على التموين قبيل وخلال شهر رمضان، فقد تجندت مختلف القطاعات والمؤسسات والسلطات المعنية على المستوى الوطني والتراحي، منذ شهور، وبتنسيق وثيق مع المنتجين والمستوردين والموزعين، لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان وفرة المواد الأساسية في الأسواق، بمختلف ربوع المملكة، بالكميات والجودة المطلوبة وبأسعار معقولة، وتفادي أي خلل في التموين.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن وضعية التموين الراهنة والمرتبطة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة تتميز بعرض وافر ومتنوع، يلبي حاجيات المواطنين بمختلف عمالات وأقاليم المملكة من مختلف المواد والمنتجات الأساسية، سواء منها المحلية أو المستوردة، لا سيما تلك التي يكثر عليها الطلب بمناسبة شهر رمضان، وذلك بفضل الإعداد الجيد والمجهود الذي يقوم به المنتجون والموردون والموزعون والتجار، والإجراءات المواكبة التي اعتمدها السلطات العمومية بهذا الخصوص.

كما يتبين أن أسعار المواد الأساسية تعرف في غالبيتها استقرارا وتبقى في مستوياتها الاعتيادية، مع تسجيل بعض التغيرات النسبية في أسعار بعض المواد مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، من قبيل الانخفاض النسبي المسجل في أسعار اللحوم الحمراء والأسماك والقطاني والفواكه الجافة والبصل، والارتفاع النسبي المسجل في أثمان الزيوت الغذائية واللحوم البيضاء والبيض والطماطم.

وعلى الرغم من المعطيات المطمئنة والمؤشرات الإيجابية، تبقى السلطات العمومية حريصة على تتبع وضعية التموين عن كثب، وتُجَنِّدُ مختلف المتدخلين من أجل ضمان وفرة المواد الأساسية في الأسواق، بمختلف ربوع المملكة.

وعلى مستوى عمليات المراقبة، تم اتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة مختلف المصالح والسلطات المعنية واللجان الإقليمية والمحلية ومصالح وهيئات المراقبة المختصة وتنسيق

وتعزيز نجاعة تدخلاتها، من أجل حماية المستهلك من كل الممارسات التي قد تمس بصحته وسلامته وبقدرته الشرائية، وزجر المخالفات والممارسات غير المشروعة وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها في هذا الشأن.

كما تحرص السلطات العمومية على المستوى الوطني والترابي على إشراك جميع الهيئات الفاعلة المعنية، لاسيما الغرف المهنية وجمعيات التجار وجمعيات حماية المستهلك، في الجهود المبذولة من أجل تأطير وتوعية التجار والمستهلكين.

وبهذا الخصوص، فقد تم إصدار التعليمات من أجل تفعيل أرقام الاتصال وخلايا مداومة بالعمالات والأقاليم والمصالح المختصة قصد تلقي ومعالجة تبليغات وشكايات المستهلكين والتجار وفعاليات المجتمع المدني بشأن التموين والجودة والأثمان، وكل ما يتم تسجيله من ممارسات غير مشروعة من شأنها الإخلال بالسير العادي للأسواق أو الإضرار بصحة وبسلامة المواطنين.

كما يتم العمل على التواصل المستمر مع المواطنين عبر مختلف الوسائل المتاحة، بإشراك كافة الهيئات المعنية ووسائل الإعلام، من أجل التعريف بالوضعية الحقيقية للأسواق، وبالجهود المبذولة، وبالإجراءات المتخذة من طرف الفاعلين الاقتصاديين والسلطات العمومية، بهدف ضمان التموين المنتظم للأسواق، واستقرار الأسعار، وحماية صحة وسلامة المستهلكين، وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في المعاملات التجارية.

خاتمة

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين.
في الختام، وكما بينت خلال هذا العرض، فإن:

1. هنالك مخاطر لازدياد انتشار الوباء إذا لم نكن في مستوى الالتزام بالإجراءات الاحترازية والصحية؛
2. كما أن هذه الإجراءات ضرورية لتفادي ارتفاع الحالات الحرجة والوفيات وانتشار المتحور البريطاني الذي يصيب الشباب بشكل كبير؛
3. وكل تأخر أو تراخ في هذا المجال يحمل مخاطر عالية جدا.

وأود أن أعلن أمامكم أننا لا نريد أن نفقد مزيدا من الأرواح ولا أن نسمع بارتفاع عدد المرضى في الإنعاش، كما نود أن نحافظ على مقومات وشروط الإقلاع الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وخاصة في صفوف الشباب.

ولبلوغ ذلك، فإننا نعول بعد الله تعالى على وعي المواطنين المغاربة، وكما عهدناهم دائما، فهم معبأون لما فيه مصلحة البلاد، ونعلم أنهم صبروا كثيرا، ونطلب منهم مواصلة صمودهم وتفهمهم للقرارات المتخذة وتعاونهم وانخراطهم في إنجاح تنزيلها.

وهي أيضا مناسبة للدعوة إلى التضامن والتآزر المعهود في المغاربة والمتجذر في ثقافتنا، ولا سيما في شهر الجود والكرم، ليتحقق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية في دعم الفئات المحتاجة، مع البدء بالمقربين عائليا ومهنيا واجتماعيا.

أملنا في الله تعالى، وفي تعبئة وتلاحم كافة مكونات الشعب المغربي وقواه الحية، وراء قائد الأمة صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله، للاستكمال الجماعي للمحمة المقاومة والصمود وتحصين بلادنا من الوباء وتداعياته، في أفق العودة، تدريجيا، إن شاء الله، لممارسة حياتنا العادية، في طمأنينة وأمان، واسترجاع اقتصادنا لعافيته وتحقيق إقلاع قوي له.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.